

سلسلة الاقتصاد والمعاملات المالية الإسلامية

الفروقات بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية

دراسة موجزة في الأسس والهوية وأوجه العمل المصرفي



أعدّه وكتبه: الشيخ الدكتور أسامة بحر – مستشار شرعي

بسم الله الرحمن الرحيم



الفروقات بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية

دراسة موجزة في الأسس والهوية وأوجه العمل المصرفي



أعدّه وكتبه: الشيخ الدكتور أسامة بحر – مستشار شرعي

المحتويات

٢

مقدمة

٣

الفصل الأول فكرة المصارف الإسلامية وأساسها

٦

الفصل الثاني فكرة المصارف التقليدية وهويتها

٨

الفصل الثالث أبرز أوجه الفرق العملية

١٢

جدول ملخص للفروقات

١٣

خاتمة

مقدمة



الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فإن كثيراً من الناس يسأل: ما الفرق الحقيقي بين المصرف الإسلامي والمصرف التقليدي؟ أهو فرق في الأسماء والمصطلحات فحسب، أم هو فرق في الأساس والمنهج وطبيعة العلاقة بين المصرف وعملائه؟

وهذا الكتيب محاولة للإجابة عن هذا السؤال بعبارة مختصرة واضحة؛ فبيّن الأساس الذي يقوم عليه كلٌّ من النظامين، والهوية التي تميز كل واحد منهما، ثم يعرض أبرز أوجه الفرق العملية بينهما: في الرقابة الشرعية، وفي مصدر الربح، وفي السداد المبكر والتأخر في السداد، وفي التمويل العقاري، وفي الاستثمار.

وأصل هذا الكتيب محاضرة ألقيتها في هذا الموضوع، أعدت ترتيبها وصياغتها لتكون مرجعاً ميسراً للقارئ الكريم. والله أسأل أن ينفع به، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم.

الفصل الأول

فكرة المصارف الإسلامية وأساسها

أولاً: فكرة البنوك الإسلامية

الفرق الأساسي بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية أن فكرة البنوك الإسلامية تقوم في أساسها على الالتزام بالشريعة الإسلامية في جميع معاملاتها، وخدماتها، ومنتجاتها، واستثماراتها، وتمويلاتها؛ فهي كلها تستمد أحكامها من الشريعة الإسلامية.

ومن أعظم الفروقات بين المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية: الفرق بين مصدر النظام الذي يقوم عليه كلٌّ منهما؛ فالمصارف الإسلامية تعتمد على النظام الاقتصادي الإسلامي الذي شرعه الخالق جل وعلا، أما البنوك التقليدية فتعتمد على النظام الاقتصادي الوضعي الذي وضعه الإنسان، والذي يقوم على الفائدة الربوية.

فالفرق بين النظامين في حقيقته هو الفرق بين تشريع الخالق سبحانه وتنظيم المخلوق.

ثانيًا: معنى الشريعة الإسلامية

الشريعة الإسلامية هي النظام المستمد من الكتاب والسنة والإجماع، وهي نظام متكامل ينظم حياة الإنسان في ماله ومعيشته، وفي علاقته بالله تعالى وبالجمتمع. وكما سبق بيانه فإن الأساس الذي تستند إليه البنوك الإسلامية هو الالتزام بالشريعة الإسلامية؛ فيجب أن تبقى جميع أعمالها وتصرفاتها في حدود الشريعة الإسلامية.

ثالثًا: أساسيات العمل المصرفي الإسلامي

يعتمد البنك الإسلامي أساساً على الشريعة والعقيدة الإسلامية في جميع معاملاته، ومن الأسس التي تعتمد عليها المصارف الإسلامية:

- ١ تحريم الفائدة الربوية.
- ٢ تحريم المعاملات التي تقوم على الظلم وعدم التراضي.
- ٣ تحريم الغرر.
- ٤ وجوب إخراج الزكاة.
- ٥ تجنب المنتجات التي تحرمها الشريعة الإسلامية.

رابعًا: الأساس الذي تقوم عليه المصارف الإسلامية

المبدأ الإسلامي الأول وراء هذا النوع من المعاملات هو قول الله تعالى:

﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾

[البقرة: ٢٧٥]

ومعنى ذلك أن التجارة في الإطار الإسلامي تقوم على البيع وغيره من العقود المقبولة شرعاً، ولا تقوم على الربا؛ فالعلاقة بين الدائن والمدين علاقة تضبطها الشريعة الإسلامية.

وتعدّ الشريعة الإسلامية القرض من عقود التبرعات الخالية من الفائدة؛ فلا يجوز للمقرض أن ينتفع من المقرض، ولا أن يستغله أو يظلمه بفرض أي زيادة عليه، والقاعدة في ذلك:

«كل قرض جرّ نفعاً فهو ربا».

خامساً: هوية البنك الإسلامي

تلتزم المصارف الإسلامية والمؤسسات المالية الإسلامية بمجموعة متنوعة من المبادئ والضوابط الشرعية إلى جانب تجنب الفائدة، ويقوم التمويل الإسلامي على أربعة مبادئ أساسية هي:

٢

تحریم الغرر

١

تحریم الربا

٤

الالتزام الأخلاقي في التمويل
والاستثمار

٣

تحریم القمار

الفصل الثاني

فكرة المصارف التقليدية وهويتها



أولاً: فكرة البنوك التقليدية

يقوم النظام المصرفي التقليدي أساساً على علاقة الدائن بالمدين: بين المودعين والبنك من جهة، وبين المقترضين والبنك من جهة أخرى.

والفائدة في هذا النظام هي «سعر الائتمان»، وهي تعويض عن تكلفة الفرصة البديلة للمال.

فإقراض المال ثم استرداده مضافاً إليه الفائدة هو الوظيفة الأساسية للبنوك التقليدية. ويمكن للبنك أن يفرض أموالاً إضافية في حال التخلف عن السداد؛ بمعنى أن الفائدة تكون مركبة ومتضاعفة كلما تأخر المدين في السداد.

ثانياً: هوية البنوك التقليدية

◆ تركز البنوك التقليدية على الجانب المادي لا على الجانب الأخلاقي، وفقاً للنظام الرأسمالي الذي لا يعنى إلا بالجانب المادي والمالي؛ ولذلك لا يرى حرجاً في فرض الفائدة.

◆ تستخدم البنوك التقليدية لأغراض التمويل منتجاً واحداً في الأساس، وهو القرض بفائدة.

◆ تقوم الاستثمارات في البنوك التقليدية على مبدأ ضمان الفائدة الثابتة وضمان أصل المبلغ المستثمر بغض النظر عن الخسائر.

الفصل الثالث

أبرز أوجه الفرق العملية

بعد بيان الأساس الذي يقوم عليه كلُّ من النظامين، نعرض في هذا الفصل أبرز أوجه الفرق العملية بين المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية.

الفرق الأول: الرقابة الشرعية

البنك التقليدي

لا توجد هيئة رقابة شرعية في البنوك التقليدية.
ولا توجد ضوابط شرعية تقيّد أنشطة البنك.

البنك الإسلامي

تُشكّل في البنك الإسلامي هيئة رقابة شرعية من علماء مؤهلين لتقديم الرأي الشرعي في العقود والمعاملات والمنتجات.
وتتولى الهيئة الإشراف والرقابة على عمليات البنك للتأكد من توافقها مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

الفرق الثاني: مصدر الربح

كسب الفائدة

تكسب البنوك التقليدية المال من خلال فرض الفوائد الربوية على التمويل والاستثمار.

ومعدل الفائدة هو تكلفة إقراض المال لفترة من الزمن، أو هو ثمن استخدام المقرضين للمال مدة من الزمن.

كسب الربح

تحصل البنوك الإسلامية على الربح من خلال التجارة، والمشاركة في الأرباح والخسائر.

ومن خلال الرسوم مقابل الخدمات المقدمة.

ومن خلال العقود الشرعية كعقود البيع والإجارة والمشاركة ونحوها.

الفرق الثالث: السداد المبكر والتأخر في السداد

الإسلام يحرم الفائدة الربوية، ويظهر أثر ذلك جلياً في حالتين: حالة السداد المبكر، وحالة التأخر في السداد.

السداد المبكر

تمنح البنوك الإسلامية العميل خصماً من الأرباح المتبقية في حال السداد المبكر، ولكن ليس ذلك على سبيل الاشتراط في العقد.

التأخر في السداد

- ◆ لا يجوز للبنوك الإسلامية أن تفرض أي أموال إضافية على المتعثرين لصالحها.
- ◆ تطالب البنوك الإسلامية العميل المماطل بدفع مبالغ في حال التأخير، وتُصرف هذه المبالغ في وجوه الخير والجمعيات الخيرية، ولا تدخل في إيرادات البنك.

بينما تزيد الفائدة في البنوك التقليدية وتتضاعف كلما تأخر المدين في السداد، كما سبق بيانه.

الفرق الرابع: التمويل العقاري

التمويل العقاري في البنوك الإسلامية

يقوم التمويل العقاري الإسلامي على تملك البنك للعقار، وله صورتان مشهورتان:

١ المشاركة المتناقصة: يشارك البنك العميل في شراء العقار المطلوب؛ فيملك البنك حصة ويملك العميل حصة، ثم يؤجر البنك حصته للعميل خلال فترة معينة، ويبيعه أجزاء من حصته بطريقة متناقصة إلى أن تؤول حصة البنك كلها إلى العميل.

٢ الإجارة المنتهية بالتملك: يملك البنك العقار أولاً، ثم يؤجره للعميل، وبعد انتهاء عقد الإجارة يبيعه العقار أو يهبه إياه.

التمويل العقاري في البنوك التقليدية

◆ في الرهن العقاري التقليدي يقترض العميل المال لشراء العقار، ثم يسدده مع مبلغ إضافي (الفائدة) على مدى فترة من الزمن.

◆ لا تملك البنوك التقليدية العقارات، وليس مسموحاً لها أن تملكها؛ فهي تتعامل في القروض فقط.

◆ فوضعية البنك التقليدي هي إنشاء علاقة دين بفائدة بينه وبين عميله.

الفرق الخامس: الاستثمار

تقوم الاستثمارات في البنوك الإسلامية على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، وأشهر صيغها:

١. المشاركة

يقدم الشريك الأول رأس مال، ويقدم الشريك الثاني رأس مال، ويشارك في الربح والخسارة.

٢. المضاربة

يقدم ربُّ المال المال، ويقدم المضاربُ الإدارة والعمل، ويقتسمان الربح؛ فإن وقعت خسارة من غير تعدٍ ولا تقصير خسر ربُّ المال ماله، وخسر المضاربُ عمله وجهده.

والقاعدة التي تحكم ذلك: «الْغَنَمُ بِالْغُرْمِ»؛ فمن كان له نصيب من الربح فعليه نصيب من الخسارة.

أما الاستثمار في البنوك التقليدية فيقوم على ضمان الفائدة الثابتة وأصل المبلغ المستثمر بغض النظر عن نتيجة الاستثمار، كما تقدم في بيان هويتها.

جدول ملخص للفروقات



وجه المقارنة	المصارف الإسلامية	المصارف التقليدية
مصدر النظام	الشريعة الإسلامية: الكتاب والسنة والإجماع	النظام الاقتصادي الوضعي
أساس العلاقة	عقود شرعية: بيع وإجارة ومشاركة ونحوها	علاقة دائن ومدين بفائدة
الرقابة	هيئة رقابة شرعية	لا توجد رقابة شرعية
مصدر الربح	التجارة والمشاركة والرسوم على الخدمات	الفوائد على القروض
السداد المبكر	خصم من الأرباح المتبقية دون اشتراط	بحسب شروط القرض
التأخر في السداد	لا زيادة لصالح البنك؛ ما يؤخذ من المماطل يُصرف في الخير	فوائد مركبة متضاعفة
التمويل العقاري	يملك البنك العقار (مشاركة متناقصة أو إجارة منتهية بالتملك)	قرض بفائدة دون تملك العقار
الاستثمار	مشاركة في الربح والخسارة (الغنى بالغرم)	فائدة ثابتة مضمونة مع ضمان الأصل

خاتمة

يتبين مما سبق أن الفرق بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية ليس فرقاً في الأسماء، بل هو فرق في الأساس الذي يقوم عليه العمل المصرفي؛ فالمصرف الإسلامي يستمد أحكامه من الشريعة الإسلامية، ويعمل من خلال عقود حقيقية من بيع وإجارة ومشاركة ومضاربة، ويخضع لرقابة شرعية تتحقق من التزامه بأحكامها، بينما يقوم المصرف التقليدي على القرض بفائدة، وهو ما حرّمه الله تعالى.

نسأل الله تعالى أن يرزقنا الكسب الحلال، وأن يبارك لنا فيما رزقنا. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

وجزاكم الله خيراً



الشيخ الدكتور أسامة بحر

مستشار شرعي

يعرض هذا الكتيب بإيجاز الأساس الذي تقوم عليه المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية، والهوية التي تتميز كلا منهما، ثم يبين أبرز أوجه الفرق العملية بينهما في الرقابة الشرعية، ومصدر الربح، والسداد، والتمويل العقاري، والاستثمار، ويختتم بجدول ملخص يجمع هذه الفروقات.

